مجلة جامعة بنغازي العلمية

www.sjuob.uob.edu.ly

دور التحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية الليبية

إبراهيم مسعود الفرجاني[1] * و حسني سالم العمامي

[1] جامعة بنغازي – كلية الاقتصاد – قسم التمويل والمصارف

تاريخ الاستلام : 01 / 10 / 2019 تاريخ القبول : 31 / 03 / 2020

الملخص

هدف البحث إلى التعرف على الدور الذي يلعبه التحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية الليبية ، ولتحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وطورت استبانة خاصة لذلك ووزعت على عينة عشوائية بسيطة قدرها (62) مفردة، من موظفي الائتمان والمحللين الماليين ومتخذي القرار الائتماني في المصارف التجارية بمدينة بنغازي، وعولجت باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها : أن هناك دوراً للتحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية باستخدام نسب السيولة ونسب النشاط ونسب المديونية ونسب الربحية وتحليل التدفقات النقدية وتحليل الاتجاهات بينما لم يكن لنسب السوق وتحليل نماذج التنبؤ بالفشل المالي أي دور بحسب نتائج البحث .

الكلمات المفتاحية:

التحليل المالي ، النسب المالية ، المخاطر الائتمانية .

Abstract

The purpose of the research is to know the financial analysis role in limitation of credit risks. In order to achieve the research's goal and test its hypotheses, the research depended upon descriptive analytical method. A questioner has been developed specialized for research goal and distributed on simple random sample consist of (62) individuals from credit employees, financial analysis and credit decisions maker in commercial banks in Benghazi city. The data has been processed using statistical program (SPSS). The research achieved some important results: there is a role of financial analysis for limitation of credit risks using cash percentages, activity percentage, debit percentage, profit, cash influx and directional analysis. Whereas, there is not any role of financial analysis using market percentages and prediction forms for financial failure for limitation of credit risks.

Keywords: Financial analysis, Financial Ratios, Credit Risks .

1. المقدمة

يلعب الجهاز المصرفي دوره المهم وسيطاً مالياً يسعى لتعبئة المدخرات بأشكالها المختلفة والعمل على توظيفها وفق ضوابط ومعايير معينة في إطار السياسة الاقتصادية العامة للمجتمع، وبما يحقق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية .

ومما لا شك فيه أن الائتمان المصرفي يعتبر الأكثر قسوة على إدارة المصرف نظراً لما يتحمله المصرف من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار المصرف وهو في الوقت الاستثمار ذاته الأكثر جاذبية للإدارة الذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد المصارف دورها وسيطاً مالياً في الاقتصاد .

ولكي يكون القرار الائتماني أكثر رشداً فإن المصارف التجارية عادةً ما تطلب من عملائها مجموعة من المعلومات المالية وغير المالية التي تخضعها للدراسة والتحليل، هذه المعلومات لابد أن تراعي مجموعة العناصر الأساسية التي تتضمن تحقيق الأهداف التي تتوخاها المصارف وهي توفير المتطلبات أو المعطيات الأساسية لاتخاذ القرار الصحيح، ومن هذه العناصر تحليل البيانات المالية للعميل، إذ يوفر التحليل المالي لبيانات العميل مصدراً مهماً للمعلومات تتمثل في مجموعة المؤشرات المالية التي تخدم المصرف ليس فقط في المرحلة الأولى وهي مرحلة دراسة طلب الائتمان، بل أيضاً في مرحلة لاحقة وهي مرحلة متابعة الائتمان(مطر، 2016،ص346) .

* للمراسلات الي إبراهيم مسعود الفرجاني :

البريد الإلكتروني:
Abrahem_m49@yahoo.com

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الأبحاث التي تناولت استخدام التحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية ، واستخدام التحليل المالي في القطاع المصرفي لازال بحاجة إلى مزيد من الأبحاث نظراً لخصائص هذا الأخير وارتباطه بمختلف القطاعات الأخرى، وباعتبار أن الدراسات السابقة تمثل نقطة البداية لأي بحث، فقد اطلع على جملة من الدراسات التي تناولت استخدام التحليل المالي في المصارف التجارية، اخترنا منها ما يلي:

1. دراسة،(عبدالمولى،2012)،هدفت هذه الدراسة إلى البحث في المخاطر الائتمانية وأنواعها في المصارف التجارية ولاسيما الناشئة عن تعاملاتها مع الشركة وأثر استخدام أدوات التحليل المالي باستخدام (نسب السيولة , نسب الربحية , نسب المديونية , نسب تحليل النشاط) في تخفيض المخاطر, وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف تستخدم نسب السيولة ونسب الربحية بشكل كبير بما يساهم في ترشيد المخاطر الائتمانية وتخفيضها إلا أن استخدام أدوات التحليل (نسب المديونية , تحليل الهيكل التمويلي) لم يكن على مستوى كاف في المصارف التجارية , أما استخدام تحليل النشاط فكان على مستوى متوسط والأقرب إلى المتدني وهذا يشكل نقطة ضعف للنظام الائتماني في البنوك ويساهم في زيادة المخاطر , كما أشارت الدراسة إلى أنه يتم التحليل الرأسي والأفقي وأدوات إدارة المخاطر بمستوى عالي في المصارف التجارية.
2. دراسة،(الفرجاني،2013)،هدفت هذه الدراسة بصورة أساسية لمعرفة مدى إدراك متخذي قرار منح الائتمان في المصارف التجارية الليبية للنسب المالية الأساسية ، وذلك من خلال دراسة ميدانية على متخذي

القرار الائتماني بالمصارف التجارية ، وتضمنت الدراسة المتغيرات التالية من نسب السيولة ونسب النشاط ، نسب الربحية ، نسب الهيكل التمويلي ، وتوصلت الدراسة إلى أن متخذي القرار الائتماني بالمصارف التجارية يدركون نسب الربحية فقط .

3. دراسة،(النجار،2015)،هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الائتمان للكشف والتحقق من سلامة المركز المالي وقدرته على سداد التزاماته، حيث تكمن أهميتها في أن التحليل المالي يعد أداة مهمة لتخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة.
4. دراسة،(الفرجاني والعريبي،2016)،هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التحليل المالي باستخدام النسب المالية في ترشيد القرار الائتماني وأثره على تحقيق أهداف المصرف من خلال دراسة ميدانية على متخذي القرار الائتماني في مدينة بنغازي ، حيث قام الباحثان باختبار نموذج مستنبط من الأدب المالي .

وتوصل إلى أن هناك دوراً للتحليل المالي فيما يخص نسب الربحية ونسب تقويم الهيكل التمويلي ونسب السيولة في ترشيد القرار الائتماني ، بينما لا يوجد أي دور لنسب تقويم الكفاءة ونسب السوق في ترشيد القرار الائتماني ، كما توصلت الدراسة إلى أن القرار الائتماني القائم على التحليل المالي يساهم في تحقيق أهداف المصرف المتمثلة في هدف الربحية والنمو والأمان والسيولة .وقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات التي لها علاقة بالتحليل المالي وقرار الائتمان.

5. دراسة،(شحبل،2017)،هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور استخدام تحليل القوائم المالية في قرار منح الائتمان من خلال التحقق من مدى اعتماد المصارف التجارية على تحليل القوائم المالية عند اتخاذ قرار منح الائتمان ، وأهم المعوقات التي تحول دون استخدامه، ودراسة العلاقة بين استخدام التحليل المالي في قرار منح الائتمان ونسبة مخصص خسائر الائتمان المحتملة وحجم البنك وخصائص مسؤول منح الائتمان ،وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية السعودية تستخدم تحليل القوائم المالية للعميل عند اتخاذ قرار الائتمان، ويعد خطوة لابد منها ضمن سلسلة خطوات .
6. دراسة،(فروانة،2018)،هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية الفلسطينية على التحليل المالي أداةً من أدوات ترشيد القرار الائتماني , وأيضا إلى التعرف على أهم النسب المالية التي تستخدمها المصارف التجارية العاملة في فلسطين , وتوضح الدور الذي تلعبه المعلومات المتوافرة باستخدام أدوات التحليل المالي في كيفية صنع القرار الائتماني والعمل على وضع تصور لحل المشاكل التي تعيق استخدام التحليل المالي في المصارف العاملة في فلسطين .وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف عينة البحث تعتمد على التحليل المالي في ترشيد قرارات الائتمان المصرفي .

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوعات تتعلق باستخدام التحليل المالي والائتماني لطالبي التمويل قبل اتخاذ القرار اللازم في هذا الخصوص بهدف ترشيد متخذي القرار التمويلي في اتخاذ القرار السليم الذي يجنبهم الوقوع في مشكلات التعثر أو العسر المالي لطالبي الائتمان ، وفي ضوء ما سبق فإن هذا البحث يأتي ليستكمل تلك الدراسات من حيث الوقوف على الأساليب المثلى التي يتعين استخدامها في التحليلات المالية أو الائتمانية والتي تمكن متخذ القرار من اتخاذ قراره السليم من حيث المنح أو الإحجام عن ذلك لتفادي مشكلات التعثر. وبذلك فإن هذا البحث يهتم بمعرفة دور أدوات التحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية الليبية .

2. مشكلة البحث:

تطلب المصارف التجارية عادةً من عملائها الذين يرغبون في الحصول على قروض أو تسهيلات مصرفية تقديم مجموعة من المعلومات (المالية وغير المالية) التي تخضع للدراسة والتحليل.

وتشكل المعلومات المالية التي يطلب من العميل المقترض تقديمها ركناً أساساً في اتخاذ قرار الائتمان إذ تعتبر المعلومات المالية بمثابة المادة الخام لعملية التحليل الائتماني التي سينفذها مسؤول الائتمان جنباً إلى جنب مع تحليل مخاطر الائتمان ليشكلا معاً القاعدة الأساسية لاتخاذ القرار سواء بالموافقة على منح القرض أو عدمه.

ولا يتوقف نجاح المصرف في سياسات الإقراض على كفاءة مسؤول الائتمان فحسب بل أيضاً على وجود سياسات ونظم فعاله لمتابعة الائتمان يتم من خلالها الاستمرار في تقصي الحالة المالية للعميل واستقصائها ، وذلك لدرء مخاطر الإفلاس أو تخفيضها وما سيترتب عليها من خسارة جسيمة يمكن أن تلحق بالمصرف المقرض (انجرو، 2007،ص 12)

ولكي يكون القرار أكثر رشداً فلابد أن يتسم تطبيق التحليل المالي كونه تقنية جد مهمة متمثلة في مفهومها البسيط في أنها عملية مستمرة لمعالجة أو استخدام البيانات المتوافرة عن المؤسسات الاقتصادية ومن ثم ما يوجد بين عناصر تلك البيانات من علاقة نسبية تصاغ في صورة مؤشرات كمية تساعد في تفسير مجريات الأحداث المالية التي تحرك هذه المؤسسة.

ولا يقتصر فقط على مجرد قراءة الأرقام التي تظهرها البيانات المالية المنشورة وإنما يتعدى ذلك إلى البحث عما وراء الأرقام من دلالات تساعد على التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية، وذلك ليتسنى للعميل المالي أن يقوم بدوره كما ينبغي وذلك لضرورته القصوى والفعالة للتشخيص الائتماني السليم (مطر ، 2016،ص 349).

فتطبيق أساليب التحليل المالي تجنب المصارف التجارية مخاطر عدم وفاء طالبي القروض بالتزاماتهم، إذ من خلالها يتسنى لنا معرفة مدى استخدام المصارف التجارية للتحليل المالي عند منح الائتمان المصرفي، وكذلك عن طريقها يعرف الكشف عن الأسباب الحقيقية لاختلال التوازن المالي للمؤسسة (حابس ، 2001).

ولذلك يمكننا أن نتساءل عن واقع الأمر في البيئة الليبية من خلال طرح السؤال الرئيس التالي:

هل للتحليل المالي دور في الحد من المخاطر الائتمانية في المصارف الليبية ؟

3. فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة : للتحليل المالي دور في الحد من المخاطر الائتمانية.

وتشتق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- للتحليل المالي دور باستخدام نسب السيولة في الحد من المخاطر الائتمانية.
- للتحليل المالي دور باستخدام نسب النشاط في الحد من المخاطر الائتمانية.
- للتحليل المالي دور باستخدام نسب الربحية في الحد من المخاطر الائتمانية.
- للتحليل المالي دور باستخدام نسب المديونية في الحد من المخاطر الائتمانية.
- للتحليل المالي دور باستخدام تحليل نسب السوق في الحد من المخاطر الائتمانية.
- للتحليل المالي دور باستخدام تحليل التدفقات النقدية في الحد من المخاطر الائتمانية.
- للتحليل المالي دور باستخدام تحليل الاتجاهات في الحد من المخاطر الائتمانية.
- للتحليل المالي دور باستخدام نماذج التنبؤ بالتعثر المالي في الحد من المخاطر الائتمانية .

4. هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على أهمية استخدام أساليب التحليل المالي في الحد من مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الليبية محل البحث، وكذلك التوصل إلى نتائج من شانها أن تساهم ولو بجزء يسير في تحديد أدوات

التحليل المالي الأكثر قدرة على الحد من المخاطر الائتمانية بالمصارف التجارية الليبية محل البحث .

5. أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يدرسه وكذا من أهمية القطاع المطبق فيه ، حيث تأخذ عملية التحليل المالي في المصارف أهمية بالغة من أجل الحفاظ على أموال المصرف ولبلوغ أهدافه ، وبناء على ذلك يمكن حصر أهمية البحث في النقاط التالية :

- بالنسبة للقطاع المصرفي يعتبر الائتمان المصرفي المصدر الرئيس للإيرادات وبالتالي فإن استخدام التحليل المالي قد يساهم في تفادي أو الحد من المخاطر التي تتعرض لها المصارف نتيجة إهمال استخدام التحليل المالي في اتخاذ قرارات الائتمان.
- يعمل التحليل المالي على سلامة محفظة القروض وذلك من خلال الأخذ بالأساليب الوقائية التي يتخذها المصرف المتمثلة بتجنب المخاطر الائتمانية التي قد يقع فيها من خلال المنح العشوائي الذي لا يستند إلى أي دراسة مالية.
- يعمل التحليل المالي على زيادة الربح المصرفي وذلك من خلال تخفيض المخصصات التي تستنفذ الأرباح .

تعريف الائتمان المصرفي:

يُعرّف الائتمان المصرفي بأنه: أهم النشاطات التي تقوم بها المصارف وأكثرها حساسية والتي مهمتها تمويل المنشآت بالتمويل الذي تحتاجها، ولكن وفق ضوابط وشروط وأسس مستمرة متعارف عليها (عبدالرحمن،2017).

أهمية الائتمان المصرفي :

يعتبر منح الائتمان الوظيفة الأساسية للمصارف التجارية، فرغم قيامها بالعديد من الأنشطة المالية وتقديم الخدمات على نطاق واسع للعملاء إلا أن الائتمان يعتبر أهمها وخطرها لأنه فضلاً عن كونه الوظيفة الأساسية للمصارف التجارية، يعد الأصل الأكثر ربحية مقارنةً بسائر استخداماتها، وهذا بتحويل الأرصدة العاطلة إلى أخرى عاملة حيث تمنح قوة شرائية للمتعاملين الاقتصاديين لتمكينهم من دعم نشاطهم الاستثماري أو الاستغلالي على حد سواء (بن سمينة،2017،ص37).

ويعتبر الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة المصرف نظراً لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار المصرف وهو في الوقت ذاته الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة المصرف ومن خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد المصارف دورها وسيطاً مالياً من الاقتصاد(عفانة،2017،ص18).

مخاطر الائتمان:

تعتبر مخاطر الائتمان من أهم أنواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف ، حيث تشير العديد من الدراسات والأبحاث الخاصة بالأزمات المصرفية إلى أن معظم الأزمات المصرفية التي حدثت كان من أهم أسبابها تعثر الائتمان.

وتعرف مخاطر الائتمان بأنها " تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة عدم سداد المدين للالتزامات المترتبة عليه، وبالتالي يمكننا تعريف المخاطر الائتمانية على أنها الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم سداد العميل للالتزامات المترتبة عليه في الوقت المحدد سواء لعدم قدرته على السداد، أم لعدم رغبته بالسداد رغم قدرته على ذلك" (اليوسف و علي، 2018 : 153).

ترتبط مخاطر الائتمان بالديون المتعثرة التي تمثل مشكلة خطيرة تواجه المصارف ؛ حيث تؤدى إلى تجميد جزء مهم من مواردها نتيجة عدم مقدرة العملاء المقترضين على سداد أقساطها وفوائدها وعمولاتها ، ومن ثم تعريض المصرف المانح للقرض لخسائر تتجاوز الفرص البديلة للاستثمار إلى تحقيق خسائر حقيقية تتمثل في هلاك هذه القروض إذا لم تكن هناك ضمانات مناسبة وكافية يمكن تسييلها والحصول على قيمتها في الوقت المناسب لسداد القرض (راضي، 2003).

مفهوم التحليل المالي:

يستهدف التحليل المالي تحديد قدرة المنشأة عند الحصول على التمويل المحتمل على سداد أصل التمويل في مواعيد الاستحقاق وعلى تحمل أعباء التمويل، ويتم ذلك باستخدام بعض النسب ومقارنتها بالمعدلات المتعارف عليها لكل نسبة ولكل نشاط من الأنشطة المختلفة (علي،2016 ، ص72).

ومن المهم للمحلل المالي خلال قراءاته للنسب والاتجاهات أن يولي اهتماماً خاصاً بالعلاقة السببية التي قد توجد بين هذه المؤشرات (مطر،2016،ص99).

وتقوم المصارف التجارية بمقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة، حيث تبين هذه الأداة التحليلية المتغيرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لأخرى خلال عدة سنوات وذلك من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة. إذ تساعد هذه المقارنة في التعرف على مدى التقدم أو التراجع الذي تحققه المؤسسة على مدى سنوات حياتها(حمزة،2017،ص40).

كذلك تقوم المصارف بتحليل قائمة التدفق النقدي، ويعتبر هذا التحليل بديلاً لتحليل قائمة مصادر الأموال واستخداماتها وهو يقوم على أساس تحديد التدفقات النقدية التي تمت في المؤسسة خلال الفترة السابقة التي يشملها التحليل، وميزة هذا التحليل تركيزه على التدفقات النقدية على عكس القوائم المالية وأدوات التحليل الأخرى التي تركز على أساس الاستحقاق(لطفي،2007،ص312).

وتقوم المصارف أيضاً بتحليل النسب المالية، ويقوم هذا التحليل على أساس تقويم مكونات القوائم المالية من خلال علاقاتها بعضها ببعض، وهذا الأسلوب هو الأكثر شيوعاً في تحليل معظم المشروعات، والحكم الدقيق على الجوانب المهمة للمشروع مثل الربحية وكفاءة استخدام الأصول والسيولة وتقويم الهيكل التمويلي للمشروع(حمزة،2017،ص40).

اجتهد الباحثون في تطوير التحليل المالي بغية استخدامه أداةً لتقويم احتمالات الفشل، ولأن التحليل المالي يعتمد بشكل أساسي على الخبرة وحكم المحلل إذ يواجه تحليل النسب صعوبات متعددة لأنها تعطي مؤشرات متضاربة، والتحليل المالي لا يعطي الصورة الحقيقية للشركة، هذا ما دفع المحللين الماليين إلى التساؤل هل هناك مؤشرات أو قيم محددة يمكن حسابها للحكم على سلامة المركز المالي للشركة ويستطيع المحلل أن يعتمد عليها في إصدار حكمه؟ لذا أخذت الأبحاث تدمج التحليل المالي التقليدي مع الأساليب الإحصائية باتجاهات مختلفة من شكلها أو مضمونها واعتمادها على النسب والمؤشرات المالية ومقارنة نتائجها مع نسب معيارية. (الحجاوي والزبيدي، 2017،ص69).

صممت النماذج (Z-Score) للتغلب على مشكلتين في التحليل المالي بالنسب هما : (عبدالله، 2016،ص407) .

- إن تحليل 20 أو 30 نسبة مختلفة قد لا يقدم صورة واضحة عن مركز الشركة المالي أو جدارتها الائتمانية فقد تدل بعض النسب المالية على القوة المالية بينما يدل بعضها الآخر على الضعف، ففي التحليل بالنسب لا توجد نسبة مالية منفردة تعطي حداً أدنى مقبولاً يمكن استخدامه للتعرف على الشركات ذات المأزق أو المشكلات.
- إن نماذج (Z-Score) أقل غموضاً، وتعطي تقويماً لمركز الشركة المالي في رقم واحد فالمحللون الماليون، وبخاصةً في المصارف لابد من أن يستخدموا هذا النوع عن التحليل المالي، ومن المحتمل أن يتباين الرأي السائد حول قيمة (Z Score) بين الممارسين عبر الوقت وبالتجربة، ومع ذلك فإن مفهوم (Z Score) يظل أسلوباً جديداً.

6. منهجية البحث:

منهج البحث هو الطريق الذي يسير فيه الباحث للوصول إلى المعرفة، ونتيجة لطبيعة الأهداف التي يسعى إليها البحث فقد استخدم المنهج الوصفي

الذي يُعد مناسباً لطبيعة هذا البحث، ولا يتوقف المنهج الوصفي عند جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى تحليل الظاهرة وتفسيرها والوصول إلى نتائج تسهم في تطوير الواقع وتحسينه. هذا بالإضافة إلى اعتماد الباحثين على المصادر الثانوية متمثلة في المراجع العلمية والدراسات السابقة لتغطية الإطار النظري لهذا البحث .

7. مجتمع البحث وعينته:

تكون مجتمع البحث من جميع موظفي الائتمان والمحللين الماليين ومتخذي القرار الائتماني في الفروع الرئيسة للمصارف التجارية الليبية بمدينة بنغازي.

اما عينة البحث فتتمثل في موظفي الائتمان والمحللين الماليين ومتخذي القرار الائتماني في الفروع الرئيسية للمصارف التجارية الليبية بمدينة بنغازي وهي (مصرف الوحدة ومصرف الجمهورية ومصرف الصحارى والمصرف التجاري الوطني).

قام الباحثان بتوزيع (62) استمارة على مفردات البحث المتمثلة في موظفي الائتمان والمحللين الماليين ومتخذي القرار الائتماني بالمصارف سالفة الذكر .

صدق الاستبيان وثباته:Reliability Analysis

يقصد بثبات الاستبيان استقراره وعدم تناقضه مع نفسه ويعطي نفس القيم عند إعادة تطبيقه، أما الصدق فيقصد به أن الاستبيان يقيس ما وضع لقياسه، وكلما ازدادت درجة ثبات بيانات الاستبيان وصدقه ازدادت الثقة فيها (عبدالفتاح، 2008).

وللتحقق من صدق بيانات الاستبيان وثباته المتحصل عليها من المبحوثين استخدم اختبار ألفا كرونباخ، فإذا كانت قيمة ألفا أكبر من (60%) فهذا يعني أن بيانات الدراسة ذات ثبات عالٍ وموثوق، أما إذا كانت قيمة ألفا كرونباخ أقل من (60%) فهذا يعني عدم ثبات بيانات الدراسة، وكانت نسبة ثبات اختبار ألفا كرونباخ لبيانات هذه الدراسة (98.3%) ونسبة صدق اختبار ألفا كرونباخ بشكل عام (99.1%)، وهذا يدل على أن بيانات الدراسة ذات ثبات وصدق عالٍ.

اختبار التوزيع الطبيعي: Normality Distribution Test

لغرض التحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات أجري اختبار شبيرو Shapiro-Wilk نظراً لكون حجم العينة أقل من (100) وذلك للتحقق من اعتدالية التوزيع وكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي بغية تحديد نوع الاختبارات الإحصائية الملائمة لاختبار فرضيات البحث والإجابة ، وأوضح اختبار شبيرو أن جميع البيانات تتبع للتوزيع الطبيعي .

جدول (1)
التحليل الوصفي للخصائص العامة للمبحوثين (التوزيعات التكرارية والنسب المئوية):

المتغير	الفئات	التكرار	المجموع	%	المجموع
المؤهل العلمي	بكالوريوس	50		80.6	
	أخرى	12	62	19.4	%100.0
التخصص	محاسبة	16		25.8	
	إدارة	24		38.7	
	اقتصاد	16		25.8	
	أخرى	6	62	9.7	%100.0
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	-	-	-	-
	من 5 سنوات الى 10 سنوات	1		1.6	
	أكثر من 10 سنوات	61	62	98.4	%100.0

يبين جدول (1) المتغيرات الديمغرافية للمشاركين بالدراسة، حيث إن ما نسبته (80.6%) من المشاركين يحملون مؤهلات جامعية، وأن ما نسبته (19.4%) من المشاركين لهم مؤهلات أخرى قد تكون حاسوباً أو غيرها من المؤهلات ومن الملاحظ عدم توافر مؤهلات ما فوق الجامعي في المصارف التجارية لاسيما المعنيين بالائتمان ممن تخصصهم تمويل ومصارف وهذا ما ظهر جلياً في متغير التخصص حيث إن ما نسبة (38.7%) تخصصهم إدارة ، وأن ما نسبته (25.8%) تخصصهم محاسبة واقتصاد، ونسبة (9.7%) تخصصات أخرى، وأن غالبية المشاركين تفوق خبرتهم العشر سنوات بنسبة (98.4%) .هذه البيانات العامة عن المشاركين في الدراسة عن المؤهل والتخصص والخبرة تعطي دعماً للنتائج المتحصل عليها.

التحليل الوصفي لنتائج متغيرات التحليل المالي

جدول (2)
توزيع إجابات عينة البحث نحو التحليل المالي والوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لإجاباتهم

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
توزيع إجابات عينة البحث نحو نسب السيولة والوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لإجاباتهم				
نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة .	3.61	0.84	72.2	2
نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزون) / الخصوم المتداولة .	3.63	0.83	72.6	1
نسبة النقدية = الأصول النقدية وشبه النقدية / الخصوم المتداولة .	3.47	0.90	69.4	3
معدل الفاصل الدفاعي = الأصول المتداولة / الالتزامات المتداولة التشغيلية بدون الحاجه لإيرادات .	3.02	0.90	60.4	8
صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة .	3.21	1.01	64.2	5
صافي رأس المال العامل إلى الالتزامات المتداولة = صافي رأس المال العامل / الالتزامات المتداولة .	3.10	0.94	62	7
نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول = الأصول السائلة / إجمالي الأصول .	3.11	1.04	62.2	6
درجة سيولة الأصل = الأصول المتداولة / إجمالي الأصول .	3.37	1.12	67.4	4
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسب السيولة	**3.38**	**0.84**		
توزيع إجابات عينة البحث نحو نسب النشاط والوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لإجاباتهم				
معدل دوران الذمم المدينة = المبيعات الآجلة / متوسط الحسابات تحت التحصيل .	3.56	0.97	71.2	1
معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط المخزون .	3.53	0.97	70.6	2
معدل دوران الدائنين = تكلفة البضاعة المباعة / رصيد الدائنين .	3.52	0.99	70.4	3
معدل دوران صافي رأس المال العامل = صافي المبيعات / صافي رأس المال العامل .	3.11	0.96	62.2	9
معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / إجمالي الأصول .	3.24	1.02	64.8	7
معدل دوران الأصول الملموسة = صافي المبيعات / الأصول الملموسة .	3	1.07	60	10
معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / الأصول الثابتة .	3.21	1.07	64.2	8
فترة التحصيل = (الذمم المدينة × (360 يوم / المبيعات))	3.48	1.07	69.6	6
فترة التخزين = (المخزون السلعي × (360 يوم / تكلفة المبيعات))	3.48	1.05	69.6	5
فترة الائتمان = (الدائنين × (360 يوم / تكلفة المبيعات))	3.52	1.07	70.4	4
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسب النشاط	**3.36**	**0.90**		
توزيع إجابات عينة البحث نحو نسب الربحية والوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لإجاباتهم				
معدل العائد على الأصول = صافي ربح العمليات / الأصول .	3.47	0.95	69.4	1
معدل العائد على حقوق الملاك = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب / حقوق الملاك .	3.42	0.93	68.4	2
هامش إجمالي الربح = إجمالي ربح العمليات / صافي المبيعات	3.35	0.91	67	4
صافي الربح الى صافي المبيعات = صافي الربح / صافي المبيعات .	3.40	0.98	68	3
العائد على رأس المال المستثمر = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب / (إجمالي الأصول – الخصوم المتداولة) .	3.10	1	62	7
نسبة إجمالي الربح إلى المصروفات التشغيلية = إجمالي الربح / المصروفات التشغيلية	3.27	0.94	65.4	6
نسبة صافي الربح قبل الضرائب إلى الأصول المربحة .	3.32	0.99	66.4	5
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسب الربحية	**3.33**	**0.87**		

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
توزيع إجابات عينة البحث نحو نسب المديونية والوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لإجاباتهم				
نسبة المديونية (درجة الرفع المالي) = الالتزامات / إجمالي الأصول .	3.60	0.86	72	2
نسبة الديون إلى حقوق الملاك = الالتزامات / حقوق الملاك .	3.63	0.89	72.6	1
نسبة تغطية الفوائد = صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / الفوائد المدفوعة .	3.11	0.91	62.2	8
نسبة هيكل رأس المال = الالتزامات طويلة الأجل / (الالتزامات طويلة الأجل + حقوق الملاك) .	3.15	0.92	63	7
فترة استرداد القرض = (النقدية وما يعادلها – الفوائد المدفوعة – توزيعات الأرباح) / قيمة القرض .	2.76	1.02	55.2	11
نسبة الملكية = حقوق الملاك / إجمالي الأصول .	3.34	1.05	66.8	4
نسبة تغطية الأصول = (القيمة الدفترية للأصول الثابتة + رأس المال العامل) / إجمالي الديون	2.87	1	57.4	10
نسبة التغطية الشاملة = صافي التدفق النقدي / الالتزامات الناجمة عن التمويل الخارجي	2.92	1.08	58.4	9
نسبة القدرة على الوفاء = إجمالي الأصول / إجمالي الالتزامات .	3.26	1.05	65.2	5
نسبة مضاعف حقوق الملاك = إجمالي الأصول / حقوق الملاك .	3.42	1.05	68.4	3
نسبة تمويل الأصول الثابتة = الأصول الثابتة بعد الاستهلاك / حقوق الملاك .	3.16	1.01	63.2	6
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسب المديونية	**3.20**	**0.80**		
توزيع إجابات عينة البحث نحو نسب السوق والوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لإجاباتهم				
معدل ربحية السهم = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب / عدد الأسهم .	2.89	0.91	57.8	5
عائد السهم العادي = (صافي الربح – توزيعات الأسهم الممتازة) / عدد الأسهم العادية.	2.89	0.89	57.8	4
توزيعات السهم العادي = التوزيعات المعلن عنها للمساهمين العاديين / عدد الأسهم العادية	2.82	0.88	56.4	8
نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم = القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية للسهم	2.90	0.90	58	1
نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الاسمية للسهم = القيمة السوقية للسهم / القيمة الاسمية للسهم	2.84	0.93	56.8	7
نسبة توزيعات الأرباح = توزيعات السهم العادي / عائد السهم العادي .	2.85	0.92	57	6
ربح السهم العادي = حصة السهم في الأرباح الموزعة / السعر السوقي للسهم .	2.79	0.91	55.8	9
مضاعف السعر السوقي للسهم = السعر السوقي للسهم / عائد السهم العادي .	2.89	0.93	57.8	2
معدل الرسملة = عائد السهم العادي / السعر السوقي للسهم .	72.8	20.9	57.8	3
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسب السوق	**2.86**	**0.86**		

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
توزيع إجابات عينة البحث نحو نسب التدفقات النقدية والوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لإجاباتهم				
نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية .	3.11	0.91	62.2	2
مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الدخل .	3.13	0.93	62.6	1
مؤشر النشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي التشغيلي / صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	3.10	0.92	62	3
العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات .	3.13	0.91	62.6	1
نسبة التدفق النقدي التشغيلي = التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات	3.11	0.93	62.2	2
نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق النقدي التشغيلي / إجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية .	3.06	0.96	61.2	4
نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = فوائد الديون / صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية .	2.94	0.92	58.8	6
نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للملاك / صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية .	2.95	0.95	59	5
نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = المتحصلات النقدية من إيراد الفوائد والتوزيعات / التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .	3.06	0.94	61.2	4
نسبة الانفاق الرسمالي = الانفاق الرسمالي الحقيقي / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدار الأسهم .	2.94	0.99	58.8	6
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنسب التدفقات النقدية	**3.05**	**0.86**		
توزيع إجابات عينة البحث نحو تحليل الاتجاهات والوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لإجاباتهم				
التحليل الرأسي لبنود الميزانية العمومية .	3.52	0.87	70.4	1
التحليل الرأسي لبنود قائمة الدخل .	3.52	0.88	70.4	2
التحليل الأفقي لبنود الميزانية العمومية .	3.48	0.92	69.6	3
التحليل الأفقي لبنود قائمة الدخل .	3.47	0.94	69.4	4
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحليل الاتجاهات	**3.50**	**0.85**		
توزيع إجابات عينة البحث نحو نماذج التنبؤ بالفشل المالي والوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لإجاباتهم				
التحليل المالي باستخدام نموذج (Altman) .	2.81	1.07	56.2	1
التحليل المالي باستخدام نموذج (Beaver) .	2.66	0.99	53.2	4
التحليل المالي باستخدام نموذج (Kida) .	2.71	1.01	54.2	3
التحليل المالي باستخدام نموذج (Sherrord) .	2.79	1.12	55.8	2
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لنماذج التنبؤ بالفشل المالي	**2.74**	**1**		

تحليل البيانات الوصفية للبحث:

أولا : نسب السيولة

يبين جدول (2) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والتكرار والنسبة والوزن النسبي لنسب السيولة. حيث تراوحت هذه النسب بين (60.4-72.6) وهي جميعها في اتجاه الموافقة أي إن النسب المالية لها دور كبير في الحد من المخاطر الائتمانية وبناء على الوزن النسبي فقد جاءت نسبة السيولة السريعة في المرتبة الأولى من حيث الأهمية والدور بوزن نسبي (72.6%) وجاءت نسبة التداول بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية والدور بوزن نسبي (72.2%) بينما جاءت نسبة النقدية بالمرتبة الثالثة من حيث الأهمية بوزن نسبي (69.4%) أما المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية والدور فقد كانت لنسبة معدل الفاصل الدفاعي بوزن نسبي (60.4%)،كذلك فإن المتوسط الحسابي = 3.38 ومن هنا يتضح أن هناك دوراً للتحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية باستخدام نسب السيولة.

ثانياً : نسب النشاط

يبين جدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية لنسب تقويم النشاط حيث تراوحت هذه النسب بين (60.0-71.2) وهى جميعها في اتجاه الموافقة أي إن النسب المالية لها دور كبير في الحد من المخاطر الائتمانية وبناء على الوزن النسب فقد جاءت نسبة معدل دوران الذمم المدينة (حسابات تحت التحصيل) في المرتبة الأولي من حيث الأهمية والدور بوزن نسبي (71.2%) وجاءت نسبة معدل دوران المخزون بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية والدور بوزن نسبي (70.6%) بينما جاءت نسبة معدل دوران الدائنين (المشتريات) ونسبة فترة الائتمان بالمرتبة الثالثة من حيث الأهمية بوزن نسبي (70.4%) أما المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية والدور فقد كانت لنسبة معدل دوران الأصول الملموسة بوزن نسبي (60.0%)، كذلك فإن المتوسط الحسابي = 3.36 ومن هنا يتضح أن هناك دوراً للتحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية باستخدام نسب النشاط.

ثالثاً : نسب الربحية

يبين جدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسبة المئوية لنسب الربحية حيث تراوحت هذه النسب بين (62.0-69.4) وهي جميعها في اتجاه الموافقة أي إن النسب المالية لها دور كبير في الحد من المخاطر الائتمانية وبناء على الوزن النسبي فقد جاءت نسبة العائد على الأصول (الاستثمار) في المرتبة الأولى من حيث الأهمية والدور بوزن نسبي (69.4%) وجاءت نسبة معدل العائد على حقوق الملكية بالمرتبة

الثانية من حيث الأهمية والدور بوزن نسبي (68.4.2%) بينما جاءت نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات بالمرتبة الثالثة من حيث الأهمية بوزن نسبي (68.0.4%) أما المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية والدور فقد كانت لنسبة العائد على رأس المال المستثمر بوزن نسبي (62.0%) ،كذلك فإن المتوسط الحسابي = 3.33 ومن هنا يتضح أن هناك دوراً للتحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية باستخدام نسب الربحية .

رابعاً : نسب المديونية

يبين جدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسبة المئوية لنسب المديونية حيث تراوحت هذه النسب بين (55.2-72.6) وهي أغلبها في اتجاه الموافقة أي إن النسب المالية لها دور كبير في الحد من المخاطر الائتمانية وبناء على الوزن النسبي فقد جاءت نسبة الديون إلى حقوق الملكية في المرتبة الأولى من حيث الأهمية والدور بوزن نسبي (72.6%) وجاءت نسبة المديونية (درجة الرفع المالي) بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية والدور بوزن نسبي (72.0%) بينما جاءت نسبة مضاعف حقوق الملكية بالمرتبة الثالثة من حيث الأهمية بوزن نسبي (68.4%) أما المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية والدور فقد كانت لنسبة فترة استرداد القرض بوزن نسبي (55.2%) ،كذلك فإن المتوسط الحسابي = 3.20 ومن هنا يتضح أن هناك دوراً للتحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية باستخدام نسب المديونية.

خامساً : نسب السوق

يبين جدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسبة المئوية لنسب السوق حيث تراوحت هذه النسب بين (55.8-58) إلا أن المتوسط الحسابي لهذه النسب أقل من (3) أي إن النسب المالية ليس لها دور في الحد من المخاطر الائتمانية وبناء على الوزن النسبي فقد جاءت نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم في المرتبة الأولى من حيث الأهمية والدور بوزن نسبي (58.0%) أما المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية والدور فقد كانت عائد السهم بوزن نسبي (55.8%) ،كذلك فإن المتوسط الحسابي = 2.86 ومن هنا يتضح أنه ليس هناك دور للتحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية باستخدام نسب السوق.

سادساً : تحليل التدفقات النقدية

يبين جدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسبة المئوية لتحليل التدفقات النقدية حيث تراوحت هذه النسب بين (58.8-62.6) وهي أغلبها في اتجاه الموافقة أي إن النسب المالية لها دور في الحد من المخاطر الائتمانية وبناء على الوزن النسبي فقد جاءت نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي في المرتبة الأولى من حيث الأهمية والدور بوزن نسبي (62.6%) وجاءت نسبة مؤشر النقدية التشغيلية بالمرتبة نفسها من حيث الأهمية، بينما جاءت نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية بوزن نسبي (62.2%) أما المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية والدور فقد كانت لنسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون بوزن نسبي (58.8%) وحيث ان هناك بعض المؤشرات التي تخص تحليل التدفقات النقدية أقل من المتوسط الحسابي ، إلا أن الاتجاه العام لبقية المؤشرات هي أعلى من المتوسط الحسابي ومن هنا يتضح أن هناك دوراً للتحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية باستخدام تحليل التدفقات النقدية.

سابعاً : تحليل الاتجاهات

يبين جدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسبة المئوية التحليل المالي باستخدام أسلوب تحليل الاتجاهات حيث تراوحت هذه النسب بين (69.4-70.4) وهي جميعها في اتجاه الموافقة أي إن النسب المالية لها دور في الحد من المخاطر الائتمانية وبناء على الوزن النسبي فقد جاء التحليل الرأسي لبنود الميزانية العمومية في المرتبة الأولى من حيث الأهمية والدور بوزن نسبي (70.4%) وجاء التحليل الأفقي لبنود قائمة الدخل بالمرتبة الأخيرة بوزن نسبي (69.4%)، كذلك فإن المتوسط الحسابي للمتوسطات = 3.50 ومن هنا يتضح أنه هناك دور للتحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية باستخدام تحليل الاتجاهات.

ثامناً : نماذج التنبؤ بالفشل المالي

يبين جدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسبة المئوية لنسب التحليل المالي باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي حيث تراوحت هذه النسب بين (53.2-56.2) وهى جميعها في عدم اتجاه الموافقة أي أن النسب المالية ليس لها دور كبير في الحد من المخاطر الائتمانية وبناء على الوزن النسبي فقد جاءت نسبة التحليل المالي باستخدام نموذج (Altman) في المرتبة الأولى من حيث الأهمية والدور بوزن نسبي (56.2%) وجاءت نسبة التحليل المالي باستخدام نموذج (Beaver) بالمرتبة الأخيرة بوزن نسبي (53.2%)، كذلك فإن المتوسط الحسابي للمتوسطات = 2.74 ومن هنا يتضح أنه ليس هناك دور للتحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

التحليل الاستدلالي

يتناول الجانب الاستدلالي اختبار فرضيات البحث وهي كما يلي:

جدول (3)
نتائج اختبار (T) للفرضية الرئيسة لبيان دور التحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية:

التحليل المالي باستخدام	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T-Value	درجات الحرية	القيمة المعنوية
نسب السيولة	62	3.31	0.84	2.931	61	0.005
نسب النشاط	62	3.36	0.90	3.200	61	0.002
نسب الربحية	62	3.33	0.87	3.011	61	0.004
نسب المديونية	62	3.20	0.80	1.973	61	0.043
نسب السوق	62	2.86	0.86	-1.250	61	0.023
نسب التدفقات النقدية	62	3.05	0.86	0.485	61	0.036
نماذج التنبؤ بالفشل المالي	62	2.74	1.00	-2.016	61	0.048
تحليل الاتجاهات	62	3.50	0.89	4.410	61	0.000

- يتبين لنا من جدول (3) وبناء على القيمة المعنوية (0.005) وهي أقل من مستوى الدلالة عليه ترفض الفرضية الصفرية (وتقبل الفرضية البديلة) التي تنص على أن نسب السيولة لها دور في الحد من المخاطر الائتمانية.
- يتبين لنا من جدول (3) وبناء على القيمة المعنوية (0.002) وهي أقل من مستوى الدلالة عليه ترفض الفرضية الصفرية (وتقبل الفرضية البديلة) التي تنص على أن نسب النشاط لها دور في الحد من المخاطر الائتمانية.

- يتبين لنا من جدول (3) وبناء على القيمة المعنوية (0.004) وهي أقل من مستوى الدلالة عليه ترفض الفرضية الصفرية (وتقبل الفرضية البديلة) التي تنص على أن نسب الربحية لها دور في التحليل المالي وتساهم في الحد من المخاطر الائتمانية.
- يتبين لنا من جدول (3) وبناء على القيمة المعنوية (0.043) وهي أقل من مستوى الدلالة عليه ترفض الفرضية الصفرية (وتقبل الفرضية البديلة) التي تنص على أن نسب المديونية لها دور في الحد من المخاطر الائتمانية.
- يتبين لنا من جدول (3) وبناء على القيمة المعنوية (0.023) وهي أقل من مستوى الدلالة الا ان T-Value ظهرت بقيمة سالبة عليه وتقبل الفرضية الصفرية (وترفض الفرضية البديلة) التي تنص على انه ليس هناك دور لنسب السوق في الحد من المخاطر الائتمانية.
- يتبين لنا من جدول (3) وبناء على القيمة المعنوية (0.036) وهي أقل من مستوى الدلالة عليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن تحليل التدفقات النقدية لها دور في الحد من المخاطر الائتمانية .
- يتبين لنا من جدول (3) وبناء على القيمة المعنوية (0.048) وهي أقل من مستوى الدلالة إلا أن T-Value ظهرت بقيمة سالبة عليه وتقبل الفرضية الصفرية (وترفض الفرضية البديلة) التي تنص على أنه ليس هناك دور للتحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية.
- يتبين لنا من جدول (3) وبناء على القيمة المعنوية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة عليه ترفض الفرضية الصفرية (وتقبل الفرضية البديلة) التي تنص على أن تحليل الاتجاهات له دور في الحد من المخاطر الائتمانية.
- نتائج اختبار معامل الارتباط للفرضية الثانية حول أثر استخدام التحليل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية على ربحية المصارف التجارية وسيولتهما.

8. نتائج البحث :

1. هناك دور للتحليل المالي فيما يخص نسب (السيولة و النشاط والربحية والمديونية) في الحد من المخاطر الائتمانية.
2. ليس هناك دور للتحليل المالي فيما يخص نسب السوق في الحد من المخاطر الائتمانية .
3. هناك دور للتحليل المالي باستخدام تحليل التدفقات النقدية في الحد من المخاطر الائتمانية.
4. هناك دور للتحليل المالي باستخدام تحليل الاتجاهات في الحد من المخاطر الائتمانية.
5. ليس هناك دور للتحليل المالي فيما يخص نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الحد من المخاطر الائتمانية.

9. توصيات البحث :

1. أن تهتم المصارف التجارية بالتحليل المالي وسيلةً من أجل الحد من المخاطر الائتمانية وذلك من خلال التركيز على عناصر الوضع المالي للعميل وتحليلها لمعرفة نقاط القوة والضعف.
2. ألا يقتصر اهتمام موظفي الائتمان على نسب مالية دون غيرها، أو اهتمامهم بأداة من أدوات التحليل المالي دون سواها.
3. على المصارف التجارية العمل على رفع كفاءة العاملين من خلال اختيار ذوي التخصص في مجال التحليل المالي وتوسيع مداركهم العلمية والعملية من أجل فهم أكبر وأشمل للتحليل المالي.

10. المراجع :

1. الحجاوي ، طلال محمد ، والزبيدي ، باسم محمد (2017) ، " دور الإدارة في التنبؤ بالفشل المالي للشركات بإطار نموذج التمان " ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان .
2. الفرجاني ، إبراهيم مسعود (2013) ، " دراسة إدراك متخذي قرارات منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية " المؤتمر العلمي الدولي الخامس ، إدارة وتنمية رأس المال الفكري في المنظمات العربية بين الواقع والمأمول، المجلد الثاني، العدد الأول.
3. الفرجاني ، إبراهيم مسعود ، العريبي ، عبدالفتاح عثمان(2016) ، " دور التحليل المالي باستخدام النسب المالية في ترشيد القرار الائتماني وأثره على تحقيق أهداف المصرف " مؤتمر الاتجاهات الحديثة في الأعمال ، جامعة عمان العربية ، عمان .النجار ،عماد (2015)،"استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان"، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا .
4. اليوسف، جمال و علي، غذوان (2018) ، " إدارة المخاطر المالية والائتمان " ، بدون طبعة ، منشورات جامعة دمشق ، سورية.
5. انجرو ،إيمان(2007)،"التحليل الائتماني ودوره في ترشيد الاقتراض"، رسالة ماجستير ، جامعة تشرين، سوريا .
6. بن سمينة ، عزيزة (2017)، " الائتمان في البنوك التجارية " ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى .
7. حابس، إيمان(2011)،"دور التحليل المالي في منح القروض"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر .
8. حمزة ، محيي الدين عبدالرازق (2017) ، " أساسيات التحليل المالي"، دار الإعصار للنشر والتوزيع ،عمان .
9. شحبل ، خلود محمد (2017) ، " دور التحليل المالي في قرارات منح الائتمان وعلاقتها بالمخاطر الائتمانية"، رسالة ماجستير ، جامعة الملك عبدالعزيز ، السعودية .
10. راضي ، دينا عبد المنعم (2003) ، " مشكلة الديون المتعثرة وأساليب المواجهة " ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ،كلية التجارة – فرع بني سويف – جامعة القاهرة ، العدد الثالث ، ص ص 263-283.
11. عبدالرحمن ، رانيا قادر (2017) ، " دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي "، رسالة ماجستير ، جامعة كركوك ، العراق.
12. عبدالله ، خالد أمين (2016) ، " إدارة المخاطر الائتمانية "،دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان، الطبعة الأولى.
13. عبدالفتاح، عز حسن (2008)، مقدمة الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام Spss ، السعودية، جدة، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.
14. عبد المولى ، محمد (2012) ، " أثر استخدام التحليل المالي للشركات في تخفيض المخاطر الائتمانية للبنوك التجارية "، رسالة ماجستير ، جامعة ال البيت ، الأردن.
15. عفانة ، محمد كمال (2017) ، " إدارة الائتمان المصرفي " ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان.
16. علي ، أحمد شعبان (2016) ، " مجموعة البنوك والائتمان ، التمويل المصرفي 2 " ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية .
17. فروانة ، حازم أحمد (2018)، " أثر اعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراته الائتمانية " ، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية ، الجزائر ، المجلد العاشر ، العدد الثالث.
18. لطفي ، أمين السيد (2007) ، " التحليل المالي لأغراض تقويم ومراجعة الاداء والاستثمار في البوصة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية.
19. مطر ، محمد (2016) ، " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني " ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الرابعة.

.